

الفساد السياسي: مداخل وأفكار

مقدمة

الفساد السياسي من المفاهيم الرائجة والتي كثر تداولها في العقود الأخيرة، لكن ما هو بالضبط ما تعنيه هذه الظاهرة؟ وكيف استطاع هذا المفهوم أن يصل إلى هذه المكانة اللغوية في العلوم الاجتماعية، في السياسة وفي خطاب العديد من المؤسسات الدولية والمحلية؟ ولماذا الاهتمام البالغ في الفساد السياسي، خاصةً في العقود الأخيرة، وربطه بالحكم الرشيد والتنمية المستدامة ودولة القانون؟ ومن كثرة الحديث عن الفساد السياسي، يمكننا القول، لربما، بأن المفهوم بات حديث الساعة في العديد من المجالات الأكاديمية ومنها علم الاجتماع وعلم السياسة وغيرهما من العلوم الإنسانية، وقد أدى ذلك إلى ازدياد ملحوظ في دراسة هذه الظاهرة. وتعدد المواضيع التي تتطرق إليها الأدبيات المتعلقة بالفساد السياسي وتشمل الخوض في إشكالية إيجاد تعريف للظاهرة، علاقة الفساد السياسي بالناخبين وإجراءات التصويت، الفساد السياسي والحوكمة، علاقة الفساد السياسي بالتنمية، وطرق مكافحة الفساد السياسي.

تتطرق هذه الدراسة إلى مفهوم الفساد السياسي وتعريفاته المختلفة في الأدبيات. كما وتتطرق إلى المسار التاريخي للمفهوم وطريقة تحول فهمه في عصرنا الحالي، وإلى نقد للطريقة الدارجة لنقاش الفساد السياسي. كما وتحاول الدراسة طرح طرق بديلة لتناول الموضوع تتعد عن الاختزال الذي تروج له بعض الدراسات والتعريفات. تبدأ الدراسة بتقديم لمحة حول المفهوم وطريقة تداوله في الدراسات الأكاديمية، ومن ثم تتطرق إلى التعريفات المختلفة والشائعة في الأدبيات حول الظاهرة. بعد الخوض في التعريفات الموجودة وإشكاليات إيجاد تعريف متفق عليه، تتطرق الورقة إلى الفصل ما بين الحيز العام والخاص وتحتاج بأنه فصل جوهري في تعريف الفساد السياسي وفي أساليب الحديث عنه، كما وتخوض الورقة ببعض الآثار المترتبة على الفساد السياسي.

قبيل الخوض في مفهوم الفساد السياسي، من المفيد التطرق إلى الفساد بمعناه الأشمل. نُقَسِم الأدبيات في العلوم الاجتماعية فهم الفساد إلى مدرستين: المدرسة البنوية والمدرسة التفاعلية. ومن المهم فهم هاتين المدرستين من أجل دراسة الظاهرة، ومحاولة بدء فهم الإشكاليات التعريفية والمفاهيمية المتعلقة بالفساد السياسي. يبين شور وهالر أن المدرسة البنوية تنظر إلى الفساد من منطلق أخلاقي وكخاصة متلازمة "للآخر"¹، كما وتصنف الظاهرة كخاصة مرتبطة وبشكل حصري بالمجتمعات غير الغربية بمعنى أن الفساد مرافق لغياب "التنمية" والفقر والاضطهاد وغيرها من المصطلحات التي تنعت وتوصف الآخر بالتخلف. كما ويبين شور وهالر بأن هذه القراءة تعيد للأذهان، أو تشابه، الخطاب الكولونيالي عن "بدائية" المجتمعات المسيطر عليها.² كما وتشمل هذه المدرسة القول بأن للفساد فوائد إيجابية على المجتمع حيث ترى بأن بعض الأفعال الفاسدة تسد الثغرات الموجودة بسبب غياب الإدارة الصحيحة وغياب الدولة. هذا المنطق، أي النظر "لفوائد إيجابية" للفساد، يرى الفساد كأداة تساعد في الوصول إلى الحداثة بمفهومها الغربي. كما ويبين شور وهالر بأن هنالك اتجاه آخر منبثق من الدراسات الدولية ينطلق من قاعدة الاهتمام بالقواعد والقوانين والمؤسسات، ويهدف إلى دراسة كيف

¹ Cris Shore and Dieter Haller, "Introduction – Sharp Practice: Anthropology and the Study of Corruption," in *Corruption: Anthropological Perspectives*, ed. Dieter Haller and Cris Shore (London: Pluto Press, 2005), 3.

² Ibid, 3.

ولماذا يحاول بعض الفاعلين - خاصةً النخب- السعي وراء مصالحهم الخاصة.³ فيبحث الأكاديميون تركيبة النخب والمنافسة فيما بينهم وآليات المحاسبة الموجودة. ويمكن إدراج منظمة الشفافية الدولية ومعايير الشفافية التي تستخدمها لقياس الفساد كمثال لهذه المدرسة. فهذه المعايير تستند إلى مفاهيم "حديثه" عن الحوكمة والمساءلة، وتعتبرها أساساً للنمو الاقتصادي والاقتصاد العالمي الحر. وبالرغم من أن دعاة هذه المعايير يعتبرون منظورهم محايداً إلا أنه وبطبيعة الحال يستند إلى المفاهيم الغربية المهيمنة خاصةً بأنهم يعتبرون هذه المعايير وطرق قياسها كأدوات تقع خارج نطاق السياسة والثقافة؛ أي كأدوات صالحة للاستخدام والتطبيق في أي زمان ومكان.

فالمفاهيم الغربية المهيمنة ومن ضمنها الحداثة والشفافية والأمانة والنزاهة استطاعت أن تحدد نطاق الحديث عن الفساد، وأساليب الخوض فيه. فعلى سبيل المثال يربط تقرير معد من قبل صندوق النقد الدولي تحت عنوان "تقرير الرائد المالي: كبح الفساد" الفساد بانعدام التنمية الاقتصادية، وبتشويه أنشطة الدولة، وبالحد من قدرة الدولة على القيام بوظائفها وبزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.⁴ ويسهب هذا التقرير في الحديث عن مفاهيم مبهمه من دون شرح لطريقة تمظهرها كالشفافية والممارسة الجيدة والنزاهة.

أما المدرسة التفاعلية⁵ "interactional school" فتصب تركيزها على مسلكيات الأشخاص في الوظائف العامة، وهنا يتم تعريف الفساد كإخلال بالواجبات الرسمية للمنصب العام من أجل مصلحة أو منفعة خاصة، وفي هذا السياق يمكن قراءة الفساد كأى فعل يؤثر سلباً على الصالح العام. فعلى سبيل المثال، تندرج ضمن هذه المدرسة قراءات للفساد كحالات استغلال المنصب العام من أجل إنشاء مصلحة خاصة، أو تقديم خدمات مقابل رشاوي.

هاتين المدرستين تقدمان بعض الأدوات التي من الممكن أن تكون مفيدة لفهم الفساد السياسي ولكن معظمها، كما سنرى في الجزئية المتعلقة بالفساد السياسي، تستند إلى ادعاءات غير واضحة ولفهم غير كافي لتعقيدات الفساد السياسي. فعلى سبيل المثال، "استغلال الوظيفة العامة" يثير تساؤلات حول تعريف مفهوم "العام" و "المنفعة الخاصة"، وحتى تعريف مصطلح "استغلال". فماذا يمكن القول عندما يتم تغيير القوانين من أجل إعطاء غطاء قانوني لأفعال قد تعتبر فاسدة من قبل أولئك في السلطة؟

الفساد السياسي من منظور تاريخي

أما في الحديث حول الفساد السياسي، فتظهر الأدبيات أن الاهتمام بالظاهرة ودراستها ليس بالأمر الحديث. وتشير الأدبيات بأن مصطلح "الفساد السياسي" ومحاولة فهمه تعود إلى مرحلتين زمنيتين ألا وهما مرحلة ما قبل التنوير وما بعده. أما الفهم القديم فقد وصف الفساد السياسي كانهك للأخلاق الموجودة في المجتمع وكمرض يؤثر على الحكومة والسياسة بصورة عامة. يقول بروس بونكان وليزا هيل بأن الفهم القديم للفساد السياسي كان مرتبطاً بالمفاهيم الأخلاقية، و"بمفاهيم الدمار الشامل والانحراف والتسوس والخراب".⁶ أما بيتر

³ Ibid, 4.

⁴ صندوق البنك الدولي، "ملخص وافٍ للفصل الأول والثاني"، صندوق البنك الدولي: أبريل 2019، 4-5.

⁵ Shore and Haller, "Introduction," 4.

⁶ Bruce Bunchan and Lisa Hill, *An Intellectual History of Political Corruption* (United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2014), 9.

براتسيس فيشير إلى أن الفهم التقليدي للفساد كان يوصف صورة طاغية للتسوس والتردي. ففي الفهم القديم تم ربط الفساد السياسي بالانحطاط الذي يصيب المؤسسات العامة ويؤدي إلى إحداث خلل في النظام السياسي.⁷

وهنا يمكن الإشارة إلى فهم الفساد من منظور الفلسفة السياسية التقليدية والتي جعلت من العامل الأخلاقي عاملاً أساسياً في تحديد المفهوم وطبيعة الخوض فيه. فعلى سبيل المثال، عبر الفساد بالنسبة لأرسطو عن فساد مجتمع المدينة والجسد الحاكم حيث يؤدي الفساد إلى التحلل، غياب الاستقرار وفي النهاية إلى الدمار الشامل للكيان السياسي "polity". أما في كتابات نيكولو مكيافيلي المتعلقة بالفساد فقد تم ربط فكرتين أساسيتين بمفهوم الفساد جزء منها يتبع النظرة التقليدية للفساد كتحلل يصيب الجسد، فقد اعتبر مكيافيلي الفساد كنوع من انعدام الاستقرار والانقسام السياسي المرتبط بشكل وثيق مع الفصائلية والحزبية، وأما الجزء الثاني فقد ربط الفساد بتحريف القدرة على الحكم *perversion of judgment*.⁸

أما الفهم المعاصر للفساد السياسي فقد برز إبان وبعد عصر التنوير وابتعد عن المقاربات أعلاه. فقد أصبح الفساد السياسي يعني عطل في آلية عمل الدولة وطريقة إدارتها، وأصبح ظاهرة يجدر التطرق إليها كحالات منفردة. كما وأصبح المفهوم مرتبطاً وبشكل وثيق بفكرة "التلوث"، أي بمعنى بأن العمل الفاسد هو عمل غير نقي ونقيض للفعل الصالح. يكتب براتسيس في مقاله حول الفساد السياسي، "المفهوم الحديث للفساد السياسي أقرب لفهم الفساد كغش منه كتردي أو دمار".⁹ أي الابتعاد عن فهم الفساد من منظور أخلاقي كما هو وارد في المنظور القديم للفساد. كما وأصبح ينظر إلى الفساد السياسي كظاهرة يجدر العمل على محوها، أو التقليل من حدتها، وذلك بما أنها مرتبطة بالمؤسسات الدولية وبالسياسة العالمية. وهنا تجدر الإشارة بأن منظمة الشفافية الدولية ترى الفساد كظاهرة تساهم في تفاقم أزمة الديمقراطية العالمية، وكما تقول باتريشيا موريرا، المديرية التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية في تعليقها على مؤشر مدركات الفساد 2018، "ينخر الفساد في الأنظمة الديمقراطية شيئاً فشيئاً ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة، يضعف فيها الفساد المؤسسات الديمقراطية وفي المقابل بسبب ضعفها تصبح أقل قدرة على مكافحته".¹⁰

وبذلك، فقد أضحى مفهوم الفساد السياسي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بطريقة إدارة الدولة، وبالانحراف عن الواجبات الرسمية من أجل مصالح ومنافع خاصة. وبالطبع، لم يختفي المنظور الأخلاقي في محاولة فهم الفساد ووصفه، إلا أن التركيز أضحى على استغلال المنصب العام للصالح الخاص، وعلى تقاضي الرشوات والمحسوبية، وعلى بيع المناصب العامة والتأثير في أصوات الناخبين وبذلك تراجع مفهوم الفساد من شكله الشمولي وأصبح أقرب إلى إشكاليات تدرس بناءً على حالات وليس كتردي وتحلل يضرب البنية السياسية بشكل كامل. وبالرغم من هذا التحول –أو ربما بسببه- لا يوجد اتفاق على تعريف وفهم الفساد السياسي.

أية محاولة لفهم الفساد السياسي يجب أن تتطرق إذاً إلى الإشكاليات الموجودة في إيجاد تعريف جامع مانع. فبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه إلا أن فهم الإشكاليات المطروحة يساعد على المضي قدماً في تحليل الظاهرة، وفي طريقة فهمنا لها وتحويلها لموضوع للدراسة بعيداً عن المقاربات الدارجة التي، لربما، بطريقة تطرقها للفساد السياسي تغفل الموضوع ذاته.

⁷ Peter Bratsis, "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies," *Social Text* 77, vol. 21, no. 4 (Winter 2003): 15.

⁸ Bunchan and Hill, "An Intellectual History," 88.

⁹ Peter Bratsis, "The Construction of Corruption," 16.

¹⁰ https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2018_AR

الاتجاهات النظرية في فهم وتحديد مفهوم الفساد السياسي

بلا شك لا يوجد إجماع على تعريف للفساد السياسي. تتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها الأكاديميون إلى الفساد السياسي، وتتعدد طرق التحليل وبذلك يصبح إيجاد تعريف متفق عليه أمر صعب للغاية، أو لربما مستحيل. وقد تطرق العديد من الباحثين، ومن مجالات أكاديمية مختلفة، إلى إشكاليات إيجاد تعريف متفق عليه للفساد السياسي. بالطبع، إيجاد تعريف متفق عليه أمر ملح إذا أردنا المضي قدماً في محاربة الفساد فكيف يمكن محاربة ما لا نستطيع تعريفه أو تحديد أشكال تمظهره؟ ما يلي يتطرق إلى أبرز الاتجاهات النظرية المتعلقة بفهم الفساد السياسي كما هو وارد في الأدبيات وإلى المرتكزات الأساسية التي تظهر في معظم التعريفات بالرغم من الخلاف الموجود في إيجاد تعريف متفق عليه.

معظم التعريفات الموجودة في الأدبيات تستند وبشكل أساسي إلى التعريف المقدم من أرنولد هايدنهايمر والذي يقسم الظاهرة إلى ثلاث اتجاهات: الاتجاه المرتكز على الوظيفة العامة، الاتجاه المرتكز على السوق واتجاه المصلحة العامة.

ينظر التعريف المرتكز على الوظيفة العامة إلى الفساد السياسي كأى انحراف في أداء الموظف الصحيح لوظيفته العامة. تحليل الفساد من هذا المنظور ينحصر في القطاع العمومي ويرتكز على "الانحراف" عن القوانين والضوابط الموجودة والتي تحدد طبيعة العمل، ويعد الخروج عن هذه الأنظمة والقوانين أو استغلالها من أجل تحقيق مصالح شخصية، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية كفعل فاسد. فعلى سبيل المثال، يعرف جوزيف ناي الفساد كأى "فعل ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام وذلك من أجل مصلحة خاصة أو تأثير خاص".¹¹ وبشكل مماثل يعرف كارل فريدريك الفساد السياسي كأى فعل ينحرف عن الضوابط الموجودة وذلك من أجل تحقيق مصلحة خاصة.¹² وبذلك، يعتبر الفساد السياسي -ضمن هذا الاتجاه- كإخلال متعمد بالضوابط والقواعد القانونية الموجودة والتي تحدد طبيعة الوظيفة العامة وطرق إدارتها، وذلك من أجل تحقيق مصالح ومنافع خاصة.

لا يخلو هذا الاتجاه والتعريفات المرتبطة به من الانتقادات. فالتعريفات سألقة الذكر تغفل حالات الفساد التي قد تحصل خارج القطاع العام وذلك لأن التركيز يستند وبشكل أساسي إلى الضوابط والقوانين الموجودة التي تحدد طبيعة وطريقة إدارة الوظيفة العامة. فالنظر إلى كل ما هو قانوني كفعل غير فاسد قد يغفل أنه، وفي بعض الحالات، يتم تجاوز أو إعادة صياغة القوانين عمداً من أجل تسهيل استغلال الوظيفة العامة وشرعنة هذا الاستغلال. كما وأن هذا الاتجاه لا يشكك من طبيعة القوانين والضوابط الموجودة والتي بحد ذاتها قد تكون مسببة أو داعمة للفساد ولاستغلال الوظيفة العامة. كما وأن هذا التعريف لا يسمح بالتشكيك في طبيعة السلطة الحاكمة والتي هي ذاتها التي تصيغ القوانين والضوابط.

أما الاتجاه المرتكز على المصلحة العامة فيطرح مفهوم "المصلحة العامة" كأساس لتعريف الفساد وتحديد حالاته. وبالرغم من ضبابية المفهوم واتساعه إلا أن التعريفات الموجودة ضمن هذا الاتجاه ترى الفساد في أي انحراف عن المصلحة العامة. وقد كتب مصطفى خواص، "يمكن القول إن مظاهر الفساد توجد عندما تقوم

¹¹ Joseph Nye, "Corruption and Political Development: A cost-benefit analysis," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, N.J.: Transaction publishers, 2007), 284.

¹² Carl Friedrich, "Corruption Concepts in Historical Perspective," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, N.J.: Transaction publishers, 2007), 15.

قوى ما مطلوب منها القيام بأشياء ما، بتقديم أموال نقدية أو جوائز غير مشروعة لموظف ما، بحيث تدفعه للقيام بأفعال ضمن وظيفته في صالح هذه القوى من جهة، ويتولد عنها إضرار بالمصلحة العامة من جهة أخرى. لكن يمكن القول إن مفهوم المصلحة العامة واسع جداً، وبالتالي فإن تحديد مفهوم الفساد يصبح أيضاً فضاءاً، ويعتمد بدرجة كبيرة على ذاتية المراقب أكثر منه على أسس دقيقة".¹³

حال هذا التعريف كحال التعريف سالف الذكر حيث أنه لا يخلو من الإشكاليات. فالارتكاز على المصلحة العامة يثير العديد من التساؤلات والتي من ضمنها تحديد مفهوم المصلحة العامة. فكيف يمكن قياس المصلحة العامة والتأكد من تطبيقها، ومن يحدد ماهية المصلحة العامة؟ ويشير مصطفى خواص بأن الارتكاز على المصلحة العامة كمحدد أساسي لتعريف الفساد السياسي يغفل ما يتم ذكره في الأدبيات عن الآثار الإيجابية المترتبة على الفساد، وأنه في كثير من الأحيان يتم استخدام مصطلح "المصلحة العامة" من قبل النخب السياسية لتبرير أفعالهم الفاسدة.¹⁴ وبهذا فإن "المصلحة العامة" كغيرها من المصطلحات التي تركز عليها التعريفات المختلفة تجعل من مفهوم الفساد السياسي مفهوم مبهم وخاضع للتأويلات والنقاشات المختلفة.

أما الاتجاه المرتكز على السوق فيرى في الفساد كأي استغلال للوظيفة من أجل تحقيق ربح خاص ومضاعفته، وينظر إلى الوظيفة العامة كمشروع اقتصادي بحت، ويستند في تحليله إلى منهج وأدوات اقتصادية. فيرتكز هذا الاتجاه على دراسة العوائد الاقتصادية والمالية المترتبة على أفعال أولئك في الوظيفة العامة. فعلى سبيل المثال يعرف ناتانيل ليف الفساد على أنه "مؤسسة فوق قانونية تستعمل من طرف الأفراد والجماعات من أجل التأثير في أعمال البيروقراطية الإدارية"، ويرى بذلك بأن الفساد محصور في الأشخاص القادرين على التأثير في عملية اتخاذ القرار.¹⁵ كما وبالإمكان إدراج تعريف فان كلافرين ضمن هذا الاتجاه حيث يُعرف الفساد كاستغلال للسلطة من قبل الموظف الحكومي الذي ينظر لمنصبه كمشروع اقتصادي يسعى من خلاله إلى مضاعفة ربحه، وبذلك تصبح الوظيفة مكان من أجل "مضاعفة الأرباح".¹⁶

وبذلك فإن الاتجاه الاقتصادي يركز وبشكل أساسي على المال والربح كمعايير أساسية للتبادل ولتحديد حالات الفساد. وقد تعرض هذا الاتجاه إلى العديد من الانتقادات أيضاً. فالارتكاز على السوق يحصر تحليل حالات الفساد إلى الوظائف العامة فقط ولا يشمل حالات فساد في القطاع الخاص حيث، من المنظور الرأسمالي، لا يوجد هناك أي خلل في السعي من أجل ربح إضافي ومضاعف في القطاع الخاص. كما ويشير مارك فيليب بأن الارتكاز على نموذج السوق في دراسة الفساد السياسي يخضع الظاهرة لأدوات ونماذج اقتصادية لتحليل السياسة وبذلك لا يساعد في تعريف الظاهرة، بل ربما فقط في محاولة فهمها.¹⁷ كما وأن الارتكاز على نموذج السوق يغفل حالات الفساد التي لا تسعى من أجل تحقيق ربح مضاعف أو منفعة مادية شخصية. فاتخاذ قرارات سياسية قد تظلم عامة الشعب لا يشمل بالضرورة السعي من أجل ربح مادي، وبذلك لا يمكن تحليل تأثير هذه القرارات من خلال منظور اقتصادي.

¹³ مصطفى خواص، "الفساد السياسي: المفهوم والمسیر التاريخي"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية* 3، رقم 6. (2016): 58.

¹⁴ المرجع السابق، ص. 58.

¹⁵ Cited in Philip: Mark Philip, "Conceptualizing political corruption", in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, N.J: Transaction publishers, 2007), 49.

¹⁶ Cited in Philip, "Conceptualizing political corruption," 49.

¹⁷ Philip, "Conceptualizing political corruption," 50.

كما وأن هنالك اتجاه آخر لتعريف الفساد السياسي ألا وهو علاقة الفساد بالرأي العام. ويرجح هذا الطرح تعريف وتحديد الفساد السياسي إلى الرأي العام وكيفية رؤيته وفهمه للفساد. ويستند هذا الطرح إلى أن محاربة الفساد وتحديد أشكاله لا تصح دون اتفاق أغلبية الرأي العام على تحديد حالات الفساد وأشكال تمظهرها. فعلى سبيل المثال يطرح هادينهايمير رأيه بأن تحديد تعريفات الفساد وحالاته يجب أن يعود إلى إجماع ما بين النخب والرأي العام حول أشكال الفساد التي يوجب محاربتها ومعاقبتها. كما ويحدد هادينهايمير ثلاثة أنواع من الفساد السياسي: الفساد "الأسود"، "الرمادي"، "والأبيض"، حيث يشكل الفساد "الأسود" حالات متفق عليها من قبل النخب والرأي العام ويوجب محاربتها ومعاقبتها، أما الفساد "الرمادي" فهو ليس موضع إجماع تام، ويشير الفساد "الأبيض" إلى حالات يمكن التغاضي عنها.¹⁸

وكما ورد سابقاً، من يحدد الرأي العام؟ وهل يختلف الرأي العام حول الفساد من فترة زمنية إلى أخرى؟ ومن يحدد "العام" في هذه الحالة؟ وهل يتم تحديد الرأي العام بناءً على أولئك الذين يستجيبون إلى الاستبيانات ما عدا سواهم؟ وهل بالإمكان الحديث حقاً عن رأي عام متعلق بالفساد، وهل يسمح هذا التعريف الخوض في الاختلافات والتباينات الموجودة في الرأي العام؟ فكما يقول بول هيوود، "محاولة إخفاء طبيعة العمل الحكومي عن عامة الشعب هي بحد ذاتها إحدى الأمثلة عن الفساد السياسي".¹⁹

كما وتجدر الإشارة بأن الاستناد إلى "الرأي العام" كغيره من المصطلحات المبهمة لا يخلو من عيوب النسبية والمعيارية المفرطة في تحديد تعريف للفساد السياسي. ففعل فاسد في مكان ما قد لا يعتبر كذلك في مكان آخر، ومن الصعب أيضاً أن نجد إجماعاً على اعتبار سلوك معين كسلوك فاسد حتى في ذات المكان. وبالرغم من أهمية هذا المنظور الاجتماعي للظاهرة، إلا أن ما قد يظهر كفعل فاسد في مجتمع معين قد يرتقي إلى مستوى العرف والسلوك المقبول لدى مجتمع آخر، أو قد يكون خاضع لتأويلات مختلفة في المجتمع ذاته. كما وأن القبول بالمنظور النسبي يلغي بالأساس إمكانية إيجاد منهج موحد لدراسة الظاهرة وتحديد أسبابها.

وبالرغم من تعدد التأويلات والمقاربات الدارجة للفساد السياسي إلا أنه لا يمكن الحديث عن وجود إجماع في الأدبيات حول ظاهرة الفساد السياسي وطريقة دراستها. فكما يقول مارك فيليب فإن الإشكالية المفاهيمية في دراسة الفساد تعود إلى "ربط الفساد السياسي بالخيارات غير الجذابة والتي تنحصر ما بين خيار النسبية (حيث يرى بأن التعريفات المحلية غير قابلة للاستخدام في سياقات أخرى) وخيار الاشتراط "stipulation" (حيث يتم التركيز على إيجاد تعريف تقني).²⁰ وبذلك تظهر الإشكالية كذلك بين القبول بالتعريفات المختلفة ضمن السياقات المنبثقة عنها، أو العمل على إيجاد تعريف قابل للتعميم والاستخدام في كل زمان ومكان. كما يقول بول هيوود، "من المستحيل تطوير تعريف غير متنازع عليه وقابل للتعميم للفساد السياسي".²¹

¹⁸ Arnold Heidenheimer, "Perspectives on the Perception of Corruption," in *Political Corruption: Concepts and Contexts*, ed. Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston (New Brunswick, N.J: Transaction publishers, 2007), 152.

¹⁹ Paul Heywood. "Political Corruption: Problems and Perspective," *Political Studies* XLV (1997): 424

²⁰ Mark Philip, "The Definition of Political Corruption," in *Routledge Handbook of Political Corruption*, ed. Paul M. Heywood (London: Routledge, 2015), 19.

²¹ Heywood, "Political Corruption," 422.

لا يجدر أن تشكل هذه الإشكالية في تعريف الفساد السياسي الدهشة للقارئ. فالفساد السياسي مفهوم مبهم يضع كل من يحاول إيجاد تعريف له أمام العديد من المعضلات من ضمنها تعريف الفساد السياسي، والمعايير التي يقاس من خلالها، والفصل ما بين الحيز العام والخاص.

وبذلك يمكن تلخيص الإشكاليات في إيجاد تعريفات للفساد السياسي بتلك المتعلقة بمحاولة إيجاد تعريف واسع ومتفق عليه (أي تعريف شمولي)، أو تعريفات متنوعة تصلح للسياقات المختلفة. فبالرغم من أن جميع التعريفات تستند إلى الفصل ما بين الحيز العام والخاص، تبقى الإشكالية ما بين إيجاد تعريف متفق عليه وقابل للتطبيق في شتى الأماكن، وتعريف محدود ويطبق في واقع معين. كيف بإمكاننا إذاً أن نمضي قدماً في إيجاد تعريف للفساد السياسي وفهمه؟ وهل من الضرورة إيجاد تعريف موحد للظاهرة؟

ربما من الأجدى أن نمضي خارج هذه المعضلة المفاهيمية وأن نحاول أن نفهم طريقة تبلور الفساد لكي نصل إلى فهم أعمق لهذه الظاهرة. ولربما يكمن الحل في وضع حالات معينة لدراسة الفساد السياسي حيث ينحرف التحليل من محاولة إيجاد تعريفات واضحة إلى تحليل مبني على حالات وبطريقة منفصلة.

بالرغم من هذه الإشكاليات المفاهيمية وغياب الاتفاق على تعريف جامع مانع للفساد السياسي، إلا أن قراءة الاتجاهات المفاهيمية المختلفة تشير إلى وجود موضوعين ذات أهمية عند تحليل الظاهرة ألا وهما "السياسي" في الفساد السياسي، والفصل ما بين الحيز العام والخاص. ويشير هذين الموضوعين إلى الإشكاليات الموجودة في عملية البحث عن تعريفات وإلى التناقضات الموجودة في الأدبيات المتعلقة بالفساد السياسي.

الفصل ما بين الحيز العام والخاص

كما تمت الإشارة أعلاه، الفهم الحديث للفساد السياسي يفترض فصل تام ما بين الحيزين الخاص والعام فمعظم التعريفات تشير إلى استغلال الصالح العام من أجل مصلحة ومنفعة خاصة. يتساءل بيتر براتسيس في مقاله حول الفساد السياسي عن طبيعة الفصل المفترض بين الحيزين الخاص والعام، ويحاول تفكيك تطور المفهوم الحديث للفساد السياسي. ويحاجج براتسيس بأن "الهدف من فكرة الفساد والقواعد والطقوس المرتبطة به هو جعل من تصنيفات العام والخاص تصنيفات نقية وقابلة للتصديق".²² هذا، بالطبع، واضح في التعريفات التي تم ذكرها سالفاً والتي تشير إلى انتهاك "للعام" من قبل "الخاص". هذا الفصل الواضح بين العام والخاص جلي في تعريف البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية للفساد السياسي حيث تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد "كاستغلال للسلطة المنوط بها من أجل منفعة خاصة".²³ ويدور الحديث في هذا التعريف عن الفساد السياسي كوسيلة للتأثير في السياسات والقوانين والمؤسسات من أجل تغيير وجهة الموارد وتمويل صانعي القرار وذلك من أجل مصالح خاصة وتقوية الأشخاص سياسياً.²⁴ كما ويعرف البنك الدولي الفساد السياسي كسعي أصحاب النفوذ لتقديم خدمات من أجل الحصول على رشوي وغيرها من الامتيازات.²⁵

²² Bratsis, "The Construction of Corruption," 10.

²³ <https://www.transparency.org/what-is-corruption#define>

²⁴ <https://www.transparency.org/what-is-corruption#define>

²⁵ <http://siteresources.worldbank.org/EXTABOUTUS/Resources/Corruption.pdf>

ويقول براتسيس بأن المفهوم الحديث للفساد السياسي والفصل المرتبط به ما بين الحيزين العام والخاص يشير إلى فهم حديث للفساد لم يكن جزءاً من الفهم التقليدي للظاهرة. فكما تمت الإشارة سابقاً، يربط الفهم التقليدي الفساد السياسي بالانحطاط والتردي الذي يصيب السياسة بشكلها الأشمل، وبمرض الجسد السياسي والرذيلة.

أما الفصل ما بين الحيزين العام والخاص فيظهر كمستحدث جديد ومرتبط بشكل وثيق بالمفهوم الحديث للفساد السياسي، فهذا الفصل كما يشير براتسيس لم يكن موجوداً في التعريفات القديمة للفساد. ويقول براتسيس، "الفصل بين المصالح الخاصة والعام أمر لا يثير أي تساؤل لطالما بقيا في المكان المحدد لهما. عندما يتم تلوين العام بالخاص، يصبح السياسيون وتصيح السياسية نفسها وسخة، ملطخة، مُعديّة وفسادة"²⁶. كيف، إذًا، أصبح الفصل ما بين العام والخاص أمر ضروري ومحدد أساسي للمفهوم الحديث للفساد السياسي، بحيث لا يمكن وصف أي فعل بأنه فاسد إذا لم يبنى على هذا الفصل؟

ويحتاج براتسيس بأن الفصل بين العام والخاص هو أمر حديث نسبياً وأصبح ممكناً فقط بعد أن هيمنت الدولة الحديثة والنظام الرأسمالي. وبذلك، فإن المفهوم الحديث للفساد السياسي أضحى ممكناً عندما أصبح هذا الفصل بين العام والخاص محدد أساسي لطبيعة العملية السياسية وطرق إدارتها. كما ويتحدث براتسيس عما يصفه "بقواعد الفصل" التي تحدد ماهية الخاص والعام وتظهر التحليل الملائم لما قد يؤثر على الحيزين. كما ويكتب بأنه من المهم الابتعاد عن التعريفات التقنية والرسمية لمفهوم الفساد السياسي، وبأن المشكلة الأساسية في عدم القدرة على إيجاد تعريف جامع ومانع للظاهرة تكمن في عدم وجود أية عملية سياسية تمكننا من فهم ماهية "المجتمع الجيد"²⁷. وبالتالي، يشير براتسيس إلى إشكاليات متعلقة في البحث عن تعريف للظاهرة والتي من ضمنها فكرة وجود "سياسة نقية" أو خالية من الفساد، ويتساءل، هل يوجد حيز عام خالي من المصالح الخاصة؟ ولماذا يصبح هذا الفصل مهماً فقط عند الحديث عن الطريقة التي من المفترض أن تسير من خلالها السياسة وفي الحديث عن النوع غير النقي من السياسة، أي "النوع الفاسد".

ويشير دينيس ثومسن التساؤلات ذاتها عند حديثه عن النظرة للفساد كمرض يؤثر على الجسد السياسي.²⁸ فإذا كان ينظر للفساد كأفة يجدر محاربتها، فما هو التمثيل الصحيح للسياسة والذي يبتعد عن الآفات والأمراض؟ وكيف يكون بالإمكان إذًا تعريف السياسة؟ وما هي الطريقة الصحيحة لإدارتها؟

ويحتاج شور وهالر بطريقة مماثلة في قولهما بأن معظم تعريفات الفساد السياسي "تستند إلى الفصل ما بين الدولة، أدواتها وبقية المجتمع... في الفهم التقليدي للظاهرة داخل العلوم السياسية وفي الأيديولوجية النيوليبرالية ومبادرات منظمة الشفافية الدولية يتم تصوير انتهاك الفصل بين الحيز العام والخاص من قبل أشخاص كفعل فاسد"²⁹. وفي ذات الوقت، يتحدث شور وهالر عن غموض هذا الفصل بين الحيزين العام والخاص ويشيرون بأن هذا الفصل يمنح النخب الحاكمة والمسؤولين القدرة على المراوغة، ولذلك فإن الفصل يصبح صارماً على مستوى الخطاب فقط وليس في التطبيق.

²⁶ Bratsis, "The Construction of Corruption," 15.

²⁷ Ibid, 29.

²⁸ Dennis Thompson as cited in Deborah Hellman, "Defining Corruption and Constitutionalizing Democracy," *Michigan Law Review* 111, no. 8 (2013):1391-1392.

²⁹ Shore and Haller, "Introduction," 5

كما ويقول براتسيس بأن "الفهم الجديد للفساد صار الأساس في الكيفية التي تحدد بها المجتمعات الرأسمالية ما يمثل تمظهرها عادياً وما يمثل تمظهرها مرضياً لمصالح خاصة في الحياة السياسية".³⁰ ويضيف، "هذا الفهم الدولي الجديد للفساد على أنه العتامة (عدم الشفافية) هو تكتيك يستعمله الرأسمال عبر-القُطري في مساعيه لتقليل التكاليف ولحساب المصاريف والأرباح بأكثر دقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار. هذا التكتيك هو جزء من الاستراتيجية الأشمل التي تتمثل في جعل بيروقراطيات الدولة أكثر فأكثر استقلالية عن المصالح والنخب المحليّة، وبذلك أكثر ترحاباً بالرأسمال عبر القطري، وبالتالي جعل سياسات وإجراءات الدولة معروفة مسبقاً وشفافة للأجانب".³¹

وهنا يصبح الفهم الدارج للفساد السياسي وسيلة للتأثير في سياسات الدول وجعل إجراءاتها وطرق إدارتها أكثر تقبلاً لرأس المال والاستثمار الخارجي. وبذلك فإن المفهوم الحديث للفساد السياسي بارتكازه على مفهومي الحيز العام والخاص يعزز الفصل ما بين الحيزين. ويعتبر براتسيس مفهوم الفساد السياسي كأحد المفاهيم الأساسية التي تخطط جراح البناية الفكرية البرجوازية والتي تتسلح بها القوى الاقتصادية والسياسية للرأسمالية.

وهنا يمكن فهم تأسيس منظمة الشفافية العالمية والحملات العديدة لمكافحة الفساد التي أصدرتها، وما زالت، العديد من المؤسسات الدولية والتي من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد أصبحت هذه الأفكار، أي أهمية محاربة الفساد وربطه بغياب التنمية والحكم الرشيد، مهيمنة إلى درجة لا يمكن مجابتهها أو الخروج من دوامتها. كما وأصبحت التفرقة بين تمظهرات عادية وأخرى سلبية (أي فاسدة) للمصالح الخاصة داخل الحياة السياسية أساساً في الحفاظ على الحوكمة والحكم الرشيد ومحاولة تنظيم المجتمع. فكما يقول براتسيس، "الحضور الشامل للمصالح الخاصة داخل الحياة العامة لا يمكن رؤيته كفساد، فقط بعض أشكاله تعتبر فساد، وبذلك أغلب تواجد الخاص ضمن العام مُطَبَع".³² وتعود الإشكالية إذاً إلى تنظيم الفصل ما بين الحيز العام والخاص، وما يتم اعتباره تداخل مقبول بين الحيزين وما يعتبر كتداخل غير مقبول يجدر محاربته ومجابهته بشتى الوسائل المتاحة.

كما ويجدر ربط الحديث عن هذه المنظمات والمؤسسات الدولية مع وجهة النظر الاستعمارية التي ترى بأن عدم قدرة الشعوب على إرساء نظم إدارية وسياسية صحيحة يعود لغياب القدرة على إيجاد تمظهر صحي للعلاقة ما بين الحيزين العام والخاص، وبأن غياب القدرة على محاربة الفساد تعود بالأساس إلى قوانينهم ومؤسساتهم التي تجعل من منافع الانخراط في الفساد أكبر وأكثر ربحاً من تكاليفه على الحياة السياسية والنظم الإدارية. وبالتالي فإن خطاب هذه المؤسسات واستنادهم لمفاهيم المصالح الخاصة والعامة يعزز من هيمنة وجهة النظر التي ترى في الفساد إشكالية متجذرة في الدول التي تعتلّي قوائم الدول الأكثر فساداً في العالم. وكما يقول براتسيس، "الخطاب حول الفساد كمتسبب في الفقر ونقص التنمية خطاب إيديولوجي بحث ليس قادراً بأي طريقة على أن يفسّر نسب النموّ والفقر. عوض أن يكون وسيلة للفهم، هو وسيلة للخداع الإيديولوجي والهيمنة السياسية".³³ وبذلك يصبح الفصل ما بين الحيزين والطريقة الدارجة لطرح مفهوم الفساد السياسي وسبل

³⁰ بيتر براتسيس، "الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر - القُطرية: نظرة ماركسية (ج 1)", /نحياز (مترجم من اللغة الإنجليزية).

<https://www.inhiyez.com/archives/2475>

³¹ المرجع السابق.

³² المرجع السابق.

³³ بيتر براتسيس، "الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر - القُطرية: نظرة ماركسية (ج 2)", /نحياز (مترجم من اللغة الإنجليزية).

<https://www.inhiyez.com/archives/2479>

محاربتة جزء من الإشكالية ذاتها، وإحدى الأسباب التي أدت لبروز الفساد السياسي كأحد أهم المفاهيم والمعضلات التي تواجهها الدولة الحديثة.

وبالتالي، فإن معظم التعريفات تفترض مسبقاً فصل صارم وغير قابل للتأويل ما بين السياسي العام والحيز الخاص. وهذا الفصل له تأثير على إشكاليات أخرى غير تلك الخاصة في إيجاد تعريف للفساد السياسي والإشكاليات المفاهيمية. فإذا كان صحيحاً بأن الفصل موجود بين العام والخاص فكيف يكون بالإمكان، إذًا، وضع قيود لمنع تداخلهما؟ إضافةً إلى ذلك، من يقوم بعملية تحديد ما يشمله الحيز الخاص وما لا يشمله؟

هذه التساؤلات تشير إلى إشكالية أخرى تظهر في محاولة إيجاد تعريف للفساد السياسي ألا وهي "السياسي" في الفساد السياسي. ما معنى السياسي في الفساد؟ وكيف يمكن فهم "السياسة الحقيقية" وعلاقتها بالفساد السياسي؟

وكما تمت الإشارة سابقاً، ترتبط الإشكاليات في إيجاد تعريف متفق عليه للفساد السياسي بالحديث حول مفهوم السياسة وبإمكانية تصنيف السياسة الجيدة، أي تلك الخالية من الفساد. ويكتب مارك فيليب بأن فهم طبيعة السياسة الجيدة والصحية هو محدد أساسي في فهم الفساد. وبذلك لفهم ماهية الفساد السياسي، علينا بالضرورة فهم معنى السياسي في الفساد. فإذا كان مفهوم الفساد السياسي مرتبط بالمرض والتحلل، فطريقة تحديدها وفهمنا للسياسة يحدد مفهوم الفساد السياسي. فهل بالإمكان القول بأن الفهم الغربي للسياسة أساسي في فهم الفساد السياسي كما تشير، على سبيل المثال، طريقة تعامل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي مع الظاهرة؟ وبما أن الفساد يحصل في كثير من الأحيان في أعلى درجات الهرم السياسي، ففهمنا للسياسة يصبح أساساً لفهمنا للفساد السياسي.

وكما يقول يوفان كومان ليس على السياسيين فقط أن يفوا بوعودهم "بل على السياسة أن تعمل من خلال مفاهيم الصالح العام أيضاً".³⁴ ففهم الصالح العام مرتبط إذًا وبشكل وثيق بفهمنا للسياسة بما أنها تحدد طبيعة فهم وتقسيم هذه المفاهيم. ما هي المعايير الصحيحة والتي يعد الانحراف عنها فعل فاسد؟ وما هو الصالح العام الذي يعد أي انحراف عنه من أجل مصالح ومنافع خاصة فساداً؟ بالإضافة إلى ذلك، الفصل الموجود في الأدبيات ما بين الفساد السياسي والفساد الإداري يشير إلى أهمية "السياسة" في تعريف الفعل الفاسد سياسياً. وربما لذلك تشير الكثير من الأدبيات إلى أن الفساد السياسي يتمظهر بشكل مختلف في الأنظمة التي يتم وصفها "بالاستبدادية" مقارنةً مع الأنظمة الديمقراطية. كما ويقول بول هيوود، "يجدر على (أو ربما يتوجب على) الكيان السياسي الديمقراطي أن يظهر بشكل مختلف (أو بأشكال مختلفة). وبذلك فطبيعة ونطاق ومدى الفساد السياسي يختلف نسبةً للكيان السياسي الموجود وأهدافه".³⁵

فالسياسي في الفساد السياسي هو جزء من الإشكاليات الموجودة في تعريفنا للظاهرة. وفي الواقع لا يمكن تحديد ما تعنيه "السياسة الصحيحة" أو السياسة غير الفاسدة. ويبقى بذلك الفساد السياسي مفهوم مبهم وصعب التحديد بقدر صعوبة تحديد ماهية "السياسي" في الفساد السياسي.

³⁴ Pawan Kumar, "Conceptualizing political corruption in democracy: a contested domain," *Revista Estudos de Politica* 1, no.2 (2012): 95.

³⁵ Heywood, "Political Corruption", 422.

أثر الفساد السياسي

يكثر الحديث في الأدبيات حول الأثر المترتب على ظاهرة الفساد السياسي. وتتضمن الآثار التي تتطرق إليها الأدبيات ثقة الشعوب بحكوماتها، التأثير على خيارات الناخبين، على الاقتصاد، على الرأي العام وعلى التنمية. وقد تحول الحديث عن أثر الفساد السياسي من التركيز على النظرية الوظيفية functionalist theory حيث ينظر إلى الأثر الإيجابي المترتب على الفساد السياسي إلى التركيز على تحليل الآثار المخفية والغير ثنائية للفساد السياسي. وفي التحليل المحافظ لأثر الفساد السياسي، كذلك الذي يتبعه الاقتصادي أرفيند جين، يلام الفساد على غياب تطبيق قيود المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على ممارسة نفوذها، وفي القول بأن الفساد لم يكن ليتمظهر لو استطاعت المؤسسات السياسية أن تضع قيودها وأن تمارس نفوذها بالطريقة الصحيحة.³⁶

وفي مقال حول أثر الفساد السياسي، يحاجج مايكل جونستون بأنه من غير الممكن إيجاد إجابة واحدة متعلقة بأثر الفساد السياسي، ويحدد جونستون مدرستين متعلقتين بأثر الفساد السياسي ألا وهما المدرسة الأخلاقية والمدرسة التعديلية "revisionist school". وتشمل المدرسة الأخلاقية الرأي بأن للفساد السياسي آثار سلبية على المجتمعات والحكومات، وينظر داخل هذه المدرسة إلى الفساد السياسي كذيلة تؤثر على الإدارة الطبيعية للمجتمعات والحكومات. كما وتشمل هذه المدرسة الحديث عن الآثار السلبية للفساد السياسي على النمو الاقتصادي وعلى السياسة. أما المدرسة التعديلية فتري بأن للفساد السياسي آثار إيجابية حيث، كما يشير جونستون في حديثه عن هذه المدرسة الفكرية، ينظر إلى قدرة بعض حالات الفساد السياسي على إدخال المهمشين في العملية السياسية، والضغط من أجل سياسات قد لا ترى النور من خلال العملية السياسية "الشرعية".³⁷

أما شيفلر وفيشني،³⁸ وماورو³⁹ فقد خاضوا في الآثار المترتبة للفساد السياسي على النمو الاقتصادي. فهنا ينظر إلى الفساد السياسي كمؤثر سلبي على النمو الاقتصادي، وكأداة لاستغلال الموارد التي من المفترض أن تصب في الصالح العام ولكن يتم استخدامها من أجل مصالح خاصة. كما ويبين شيفلر وفيشني بأن للفساد القدرة على التأثير سلباً على الاستثمار وعلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وعلى التنمية ومستوياتها. كما ويحلل ماورو، على وجه الخصوص، مؤشرات الفساد ويحاجج بأن الفساد ولا كفاءة البيروقراطية يرتبطان سلباً مع مستوى النمو الاقتصادي. كما ويربط تحسين كفاءة البيروقراطية بالنمو الاقتصادي ومستوى الاستثمارات في الدول.

كما وحلل تانزي ودافودي⁴⁰ آثار الفساد السلبية على التنمية واستخلصوا بأن الفساد يؤثر على الأموال العامة وعلى الاقتصاد ويتمظهر ذلك من خلال ارتفاع منسوب الاستثمارات في القطاع العام على حساب القطاع الخاص؛ إعادة توزيع الأموال المخصصة للقطاع العام؛ تقليل المصاريف التي من المفترض أن تخصص

³⁶ Arvind Jain, "Power, Politics, and Corruption," in *The Political Economy of Corruption*, ed. Arvind Jain (London: Routledge, 2002), 4.

³⁷ Michael Johnston, "The Political Consequences of Corruption: A Reassessment," *Comparative Politics* 18, no. 4 (1986): 459.

³⁸ Andrei Shleifer and Robert Vishny, "Corruption," *The Quarterly Journal of Economics* 108, no. 3 (1993).

³⁹ Paulo Mauro, "Corruption and Growth," *The Quarterly Journal of Economics* 110, no.3 (1995).

⁴⁰ Vito Tanzi and Hamid Davoodi, "Corruption, Public Investment, and Growth," *53rd Congress of the International Institute of Public Finance* (1997).

لصالح قطاع الصحة والتعليم؛ التقليل من قدرة البيئة التحتية؛ وانخفاض منسوب عائدات الضرائب من خلال التأثير على قدرة جامعي الضرائب على العمل بطريقة سليمة.

أما ستيفان سوما فقد درس الأثر المترتب على حجم الاستثمار الخارجي ومقارنته بالاستثمار المحلي وعلى فاعلية القرارات المتعلقة بالاستثمار وانشاء المشاريع. وقد كتب سوما، "في أغلب الأحيان، يؤثر الفساد على فاعلية العديد من برامج المساعدات المالية (داخل الدولة وعالمياً) حيث "يفقد المال في الطريق" ولا يصل إلى أولئك المخصص لهم".⁴¹

كما ورد في الأدبيات الحديث عن تأثير الفساد السياسي على الديمقراطية. حيث تحدث بوفان كومان عن علاقة عكسية بين الديمقراطية والفساد حيث تُعزز الديمقراطية من خلال غياب الفساد والعمل على محاربتة.⁴² كما وقد حلل انج اموندين التأثير الاقتصادي والسياسي للفساد السياسي واستخلص بأن الفساد يؤدي إلى اضعاف ثقة الشعوب بحكوماتها؛ اضعاف قدرة السياسيين في القيام بأدوارهم؛ وعلى ارتفاع منسوب المصاريف التشغيلية للحكومة مما يؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرارات السياسية.⁴³

في ذات الوقت، يحتاج أموندين بأنه يترتب على الفساد السياسي بعض الآثار الإيجابية والتي من ضمنها تسهيل تخطي البيروقراطية الصلبة حيث يساعد الفساد على "التخفيف من صرامة بيروقراطية الدولة، على فتح الأبواب، وعلى مساعدة ريادة الأعمال الخاصة وتحفيز المشاريع التجارية".⁴⁴ من خلال ذات المنظور يمكن القول بأن للفساد أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وعلى تعزيز الاستثمارات الخارجية. وفي ذات الوقت، يقول أموندين بأنه في أغلب الأحيان يكون للفساد أثر سلبي على الاستثمار والدعم الخارجي والضرائب والتخطيط داخل الدول. وبالنسبة لأموندين يعود التأثير – أي بمعنى كونه إيجابي أو سلبي – على طبيعة الفساد فإذا كان من الممكن التحكم بالفساد فسيكون بالإمكان أن يعود بفوائد إيجابية على الاقتصاد وعلى طبيعة الحكم السياسي.

كما وقد تطرق أموندين إلى بعض الآثار السياسية المترتبة على الفساد السياسي والتي من ضمنها تعزيز أدوات السيطرة داخل الحكومات وتعزيز النظم الديمقراطية. ويقول "فضائح الفساد بإمكانها أن تعزز أدوات السيطرة داخل البلد، وبذلك فإن المؤسسات الديمقراطية لا تتأثر بالضرورة بحالات الفساد السياسي المنعزلة. كما وأنه بالإمكان تعزيز المؤسسات الديمقراطية إذا تم التعامل مع حالات الفساد السياسي بالطريقة الصحيحة".⁴⁵ وبالنسبة لأموندين يمكن للدول الديمقراطية أن تستغل فضائح الفساد السياسي من أجل تعزيز سلطة القانون وتوطيد النظم الديمقراطية.

⁴¹ Štefan Šumah, "Corruption, Causes and Consequences," in *Trade and Global Market*, ed. Vito Bobek (IntechOpen, 2018), 72.

⁴² Kumar, "Conceptualizing political corruption in a democracy," 97.

⁴³ Inge Amundsen, *Political Corruption: An Introduction to the Issues* (Norway: Chr. Michelsen Institute, 1999), 19.

⁴⁴ Inge Amundsen, *Political Corruption: An Introduction to the Issues* (Norway: Chr. Michelsen Institute, 1999), 19.

⁴⁵ Ibid. 21.

الطرح أعلاه، بالطبع، خاضع للنقاش وللتأويلات المختلفة حيث يفترض بأن سلطة القانون، حرية الصحافة وحق المعارضة غير معرضين للفساد من قبل النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة. ولا يصح بالضرورة ربط الديمقراطية بغياب الفساد السياسي فالظاهرة لا تستثني الدول الديمقراطية كما هو جلي في العديد من الدول.

وتجدر الإشارة هنا إلى علاقة الفساد السياسي بالشرعية حيث تُقسّم الأدبيات المتعلقة بالموضوع إلى مدرستين: المدرسة الأخلاقية "moralist" والمدرسة التعديلية "revisionist"، ويختلف المختصون في تحديد أثر الفساد السياسي على شرعية الدول والأنظمة الحاكمة. وترى المدرسة الأخلاقية بأن للفساد السياسي أثر سلبي على شرعية الدول والأنظمة الحاكمة، وأن الفساد يقلل من ثقة الشعوب بحكوماتها وبالإمكان أن يؤدي إلى أزمات في شرعية الأنظمة الحاكمة. كما ويربط العديد من الباحثين تصور المواطنين للنظام والحكومة بالشرعية، فإذا استطاع النظام الحاكم أن يلبي توقعات مواطنيه ينظر بإيجابية إلى الشرعية. وبالطبع، قد يؤثر الفساد السياسي على تصور المواطنين للنظام والحكومة وينعكس ذلك على تصوراتهم للدور الذي تقوم به حكوماتهم.

أما المدرسة التعديلية فتري في الفساد أثر إيجابي – أو على الأقل عامل مساعد – على اضفاء شرعية للدول والأنظمة الحاكمة. فعلى سبيل المثال، يرى أرنولد هايدنهايمر بأنه بإمكان المحسوبية وحالات أخرى من الفساد أن تساعد على الاستقرار السياسي وعلى الوحدة الوطنية والمسائلة وارتفاع نسبة المشاركة العامة في شؤون الدول. وكما تم التطرق سابقاً، تنتظر هذه المدرسة إلى الآثار الإيجابية المتعلقة بالفساد السياسي. وفي حالة العلاقة بين الشرعية والفساد السياسي، يُنظر إلى الفساد السياسي كعامل يؤدي إلى التطور السياسي لأنه يقدم فوائد لمجموعات قد تكون مهمشة من قبل المجتمع وغير قادرة على الحصول على امتيازات من غير الولوج لأفعال فاسدة.

بالرغم من الاختلاف الموجود ما بين المدرستين أعلاه، إلا أنه من المهم دراسة مفهوم الشرعية وعلاقته بالفساد السياسي وذلك لما قد يضيفه على فهم تمظهر الفساد السياسي، وعلاقته بتصورات وآراء المواطنين بحكوماتهم. كما ويعيد هذا الطرح أهمية الرأي العام والمصلحة العامة في تحديد مفهوم الفساد السياسي وطرق دراسته.

وبذلك فإن الأدبيات تختلف في حديثها حول الفساد السياسي ويتنوع النقاش من الحديث عن أثار إيجابية وأخرى سلبية للفساد السياسي على الاقتصاد المحلي؛ على التنمية وعلى أداء الدول وشرعيتها. هذا الاختلاف يشابه – أو ربما ينبثق من- التأويلات المختلفة التي تم التطرق إليها حول تعريف الفساد السياسي حيث أن التعريف المستخدم يحدد طرق قياس حالات الفساد السياسي وأثره.

قراءة نقدية للفساد السياسي

إنه لربما من المستحيل أن نجد في وقتنا الحالي منصة سياسية تخلو من خطاب مكافحة الفساد. فقد كثر الحديث عن الفساد وآليات محاربهه وربما بطرق غير نقدية ولا تذهب خارج التأويلات الدارجة. فكما يقول براتسيس، "شعبية الخطاب المناهض للفساد دليل آخر على نجاح قواعد الفصل بين الحيز الخاص والعام. فعوضاً عن رفض هذه التصنيفات كتخيلات برجوازية تسعى من أجل دعم الكيان السياسي، يسعى "غير الراضون" من أجل التغيير من خلال التصنيفات ذاتها"⁴⁶.

⁴⁶ Bratsis, "The Construction of Corruption," 28.

من الصحيح أن "مكافحة الفساد" من المفاهيم الدارجة وربما بذات الشعبية التي يمتلكها مفهوم الفساد السياسي. فمن المفترض أن تعني "مكافحة الفساد" العديد من الأشياء في ذات الوقت ولا يوجد اجماع على شكل تمظهرها وتطبيقها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، تنتظر حملة البنك الدولي ٢٠٣٠ لإنهاء الفقر وتعزيز الازدهار إلى الفساد كأحد أهم الإشكاليات في وجه تحقيق أي تغيير ملموس. ويقول البنك الدولي، "للفساد تأثير غير متكافئ على الفقراء والمهمشين، ويزيد من التكاليف ويخفض من فرص الوصول إلى الخدمات كالصحة والتعليم والعدالة".⁴⁷ فهنا يتم ربط الفساد بغياب الثقة بالحكومات وفي تعزيز اللامساواة بين الأفراد. كما ويوضح البنك الدولي بأن سياساته لا تقبل أي تمظهر للفساد في المشاريع المدعومة من قبله، ولكن في ذات الوقت لا يتم الحديث عن ماهية الخطوات العملية التي بالإمكان اتباعها من أجل التقليل من أثر الفساد أو مجابته. ويركز البنك الدولي على أن سياسته في مكافحة الفساد "تشمل سياسات توقع الفساد وتجنب المخاطر في مشاريعه الخاصة".⁴⁸ وبعض السياسات التي يتحدث عنها البنك الدولي تشمل وضع آليات محاسبة والسعي من أجل التأثير في تطور القيم والضوابط التي بإمكانها أن تحد من الفساد. لكن يبقى كل ذلك دون تحديد آليات عملية لما يتم وصفه من قبل البنك الدولي كأحد أهم التحديات التي تواجه عصرنا الحالي.⁴⁹

وبذلك فإن منظومة "مكافحة الفساد" المتمثلة في البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد استطاعت أن تجعل من مكافحة الفساد -بالرغم من عدم وجود آليات عملية- كأحد أهم المرتكزات التي تستند عليها أية محاولة للوصول إلى الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. فكما يقول بريث، لينيرفورس وأولابيسن، "قد أثر هذا الاهتمام المكثف بالفساد على فهمنا للفساد (بمعنى أنه سيء للاقتصاد العالمي)، ولكن بذات الوقت أثر على طريقة مكافحته ومن يتم شمله أو عزله عن هذه العملية".⁵⁰ ويبقى التساؤل، ما هو بالضبط ما تعنيه وترمز إليه مكافحة الفساد، ولماذا هذا الاهتمام الكبير الذي تحظى به أجندة مكافحة الفساد كمرتكز أساسي في سياسات الدول؟ ولماذا الاهتمام الحالي والمكثف بمكافحة الفساد مقارنةً مع فترات سابقة؟

وبالعودة إلى بيتر براتسيس فإنه يعيد الاهتمام الحالي بمكافحة الفساد وطرق صياغته إلى "نجاح قواعد الفصل المتعلقة بالحيزين العام والخاص".⁵¹ فهنا، يشير براتسيس مرة أخرى إلى الفصل ما بين الحيزين العام والخاص ويحاجج بأن هذا الفصل يُحضر مكافحة الفساد إلى الواجهة من أجل إعادة الحيزين إلى مكانهما الصحيح. وبذلك تصبح مكافحة الفساد مسألة بيروقراطية بحتة تحاول إعادة الأمور إلى مكانها: على الدولة أن تبقى خارج نطاق الحياة الخاصة للشعب، وعلى المؤسسات أن تبقى عرضة للمساءلة من قبل العامة.

وتتفق جانيت دين مع الطرح أعلاه حيث ترى بأن تعريف البنك الدولي للفساد وغيرها من التعريفات العامة والتي تستند عليها منظومة مكافحة الفساد تسعى من أجل مقارنة نجاعة القطاع الخاص مع فساد القطاع العام، ومن أجل العمل على تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص.⁵² وهنا تجدر الإشارة بأن التعريفات العامة التي تقدمها منظمات مثل منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي وخوضهم في آليات مكافحة الفساد لا يمكن عزلها

⁴⁷ <https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption>.

⁴⁸ Ibid.

⁴⁹ Ibid.

⁵⁰ Eric Breit, Thomas Lennerfors and Lena Olaison, "Critiquing corruption: A turn to theory," *Ephemera: Theory & Politics in Organization* 15, no. 2 (2015): 324.

⁵¹ Bratsis, "The Construction of Corruption," 28.

⁵² Janet Dine, "It Takes Two People to Tango (or more!): the corrupt and debased culture of neoliberalism," in *The Changing Face of Corruption in the Asia Pacific: Current Perspectives and Future Challenges*, ed. Marie dela porta and Chris Rowley (Netherlands: Elsevier, 2017), 89.

عن المجال السياسي والأيدولوجيا. فكما يشير شور هالر، مؤشر مدركات الفساد يستند على مفاهيم أخلاقية سابقة التحديد والتعريف من قبل منظمة الشفافية الدولية. ويتساءلون، "هل بالإمكان حقاً النظر للفساد كظاهرة يمكن قياسها وتصنيفها بهذه الطريقة المجردة، وما مدى دقة مدركات الفساد في عكس الواقع والتعقيدات المتجلية في الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة وتجربة الفساد؟"⁵³ وهنا يشير شور وهالر إلى أن بعض الادعاءات الأخلاقية المرتبطة بمنظومة محاربة الفساد تحصر الحديث عن الفساد بحالات تحصل على صعيد فردي ومن أجل مصلحة فردية. ويعيدنا الحديث إلى الفصل ما بين الحيزين العام والخاص والذي تم التطرق إليه سابقاً حيث ننظر منظومة محاربة الفساد إلى الفساد كفعل فردي، أو من منطلق "التفاحة الفاسدة التي تجعلنا نغفل محتوى البرميل المليء بمسلكيات مماثلة"⁵⁴.

كما ويحاج شور وهالر بأن "النظام النيوليبرالي قد حدد الأطر التحليلية للفساد خاصةً في تعريف البنك الدولي التقليدي للظاهرة كاستغلال للوظيفة العامة. وبذلك، فإن الأطروحة النيوليبرالية المتعلقة بالفساد تراه كمرض يؤثر في القطاع العام يكمن علاجه في تخفيض نسب الانفاق العام وتراجع الدولة"⁵⁵ وهكذا، فإن الأطر التحليلية التي تستند عليها منظومة محاربة الفساد تفترض إجابات وحلول هي بحد ذاتها منبثقة من الفرضيات التي تملكها ذات المنظومة. وبذلك لا تستطيع الخروج عن النظم التي تسيّر عملها والآليات التي تضعها لمحاربة الفساد.

كما ويتحدث بريت، لينير فورس وأولايسن عن المصالح الأيدولوجية التي تحرك وتنظم عمل منظومة مكافحة الفساد ويحاججوا بأن المنظومة تسعى من أجل تعزيز ودفع العجلة الرأسمالية والأجندة الاقتصادية النيوليبرالية.⁵⁶ وقد قالوا، "على وجه التحديد، فإن محاولات قياس الفساد في سياقات ودول مختلفة – مثل مؤشر مدركات الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية- قد تم انتقادها كتكنولوجيا تسعى لتعزيز الأجندة النيوليبرالية"⁵⁷. كما وقد تم وصف السياسات المناهضة للفساد كأدوات غريبة تهدف أولاً إلى شرعنة خطاب مكافحة الفساد في الدول النامية، وثانياً إلى إزاحة الحواجز التي تمنع التدفق الحر لرأس المال وذلك عوضاً عن محاربة الفساد (أي هدفها المعلن).⁵⁸

كما وقد تطرقت الأدبيات في نقدها إلى أن منظومة مكافحة الفساد بحد ذاتها تستند إلى تعريفات تعتبرها قابلة للتعميم في كل زمان ومكان، وبذلك تغفل – وربما عمداً – الإشكاليات المفاهيمية التي تم التطرق إليها في بداية هذه الورقة. فبكل تأكيد، افتراض وجود تعريف قابل للتعميم وصالح للاستخدام في كل زمان ومكان يحدد طريقة فهم ظاهرة الفساد السياسي، ويحدد أساليب محاربهه والتعامل معه.

وفي حديثه عن مكافحة الفساد في دول البلقان، يصف ستيفين سامبسون من يشكلون جزءاً من هذه المنظومة "بالمحاربين من أجل النزاهة" ويصف مكافحة الفساد "كجزء من توجه عام نحو الأخلاق العالمية والتبرير الأخلاقي في الشؤون الإنسانية"⁵⁹. كما ويقول بأن منظمة الشفافية الدولية تصف عملها بالبريء أي بمعنى

⁵³ Shore and Haller, "Introduction," 2.

⁵⁴ Ibid.

⁵⁵ Ibid, 18.

⁵⁶ Eric Breit, Thomas Lennerfors and Lena Olaison, "Critiquing corruption: A turn to theory," *Ephemera: Theory & Politics in Organization* 15, no. 2 (2015): 236.

⁵⁷ Ibid, 236.

⁵⁸ Ibid.

⁵⁹ Steven Sampson, "Integrity Warriors: Global Morality and the Anti-Corruption Movement in the Balkans," in *Corruption: Anthropological Perspectives*, ed. Dieter Haller and Cris Shore (London: Pluto Press, 2005), 104.

العمل الساعي من أجل قيم أخلاقية عامة، إلا أنها منظومة غير بريئة بتاتاً من محرقاتها الأيديولوجية. ويقول سامبسون بأن مكافحة الفساد هي إحدى الأدوات المستخدمة من أجل السيطرة على الموارد واحكام السيطرة على الآخرين بحيث تصبح مكافحة الفساد مصدراً للتمويل والمحسوبية السياسية. وبالتالي يصف سامبسون مكافحة الفساد كأيديولوجية منبثقة من مفاهيم متعلقة بالأخلاق والعدالة والنزاهة، وبالرغم من وصف هذه المفاهيم بالحيادية والقابلية للتطبيق في أي زمان ومكان إلا أنها تبقى مشحونة أيديولوجياً.

وبذلك فإن الرأي المهيمن يرى في مكافحة الفساد كإحدى الشروط لتحسين الاقتصاد ودمقرطة المجتمعات ودفع عجلة التنمية والتقليل من الفقر، إلا أن القراءات النقدية لمنظومة محاربة الفساد تطرقت إلى الفرضيات والتعريفات التي تنبثق منها هذه المنظومة وطريقة تحديدها لعملها. كما وأشارت هذه القراءات إلى الصلة ما بين مكافحة الفساد السياسي والمحاولة المستمرة في تحطيم أية قيود يمكن وضعها على حرية حركة رأس المال والاستثمارات الخارجية، وبالتالي يمكن النظر لمفهوم مكافحة الفساد كإحدى الأدوات المنبثقة من أيديولوجيا الرأسمالية المهيمنة.

ما العمل؟

لقد تطرقت هذه الورقة إلى العديد من المواضيع المتعلقة بالفساد السياسي وقد حاجت بأن هنالك حاجة لإحداث تغيير في الطريقة التي تدرس من خلالها الظاهرة وأن يتم الابتعاد عن الإشكاليات المفاهيمية كأساس للمضي قدماً في تحليل وتشكيل فهم أعمق للفساد السياسي. بدأت الورقة باستعراض الاتجاهات التعريفية الموجودة في الأدبيات حول الفساد السياسي ولطرق نقاش المفهوم المختلفة. وقد حاجت بأنه وبالرغم من تعدد التعريفات والتوجهات النظرية المتعلقة بالفساد السياسي فإن هناك شبه إجماع على أهمية الفصل ما بين الحيزين العام والخاص في التعريفات المختلفة، وعلى مفهوم "السياسي" في الفساد السياسي.

وقد تطرقت الورقة إلى الفصل ما بين العام والخاص كمحدد أساسي في تعريف الفساد السياسي، وإلى تأثير "الصالح العام" على فهم السياسة وعلاقتها بالفساد. وقد قدم هذا الحديث نظرة عامة للجدل المفاهيمي والنظري المتعلق بظاهرة الفساد السياسي. ومن ثم تطرقت الورقة إلى الحديث حول أثر الفساد السياسي واستعرضت أبرز المدارس الفكرية التي ترى في الفساد ظاهرة يجدر محاربتها وتأثر سلباً على الاقتصاد والحكم الرشيد، أو كظاهرة بإمكانها أن تعود ببعض النتائج الإيجابية في حالات معينة. كما وتطرقت الورقة إلى منظومة مكافحة الفساد، خاصة المتمثلة في منظمة الشفافية الدولية، وقدمت مداخل نقدية لدراسة مفهوم مكافحة الفساد.

وهنا تجدر الإشارة بوجود منطلق مفاهيمي جديد في أدبيات الفساد ينبثق من القراءة النقدية للتأويلات والمقاربات الدارجة عن الموضوع. ويتطرق مجال "أنثروبولوجيا الفساد" إلى الفساد ومكافحته من خلال منظور نقدي يعمل على إدراج دراسة العولمة والنظام النيوليبرالي والأخلاق العالمية كجزء من تحليل الظاهرة والعمل على تفكيكها ودراستها. فكما تقول دورثي زين، تسعى "أنثروبولوجيا الفساد" على تحليل الظاهرة وتعقيدها على مستويات متعددة. كما وتقول بأن هذا المجال النقدي يسعى إلى إدخال مفاهيم أساسية كالدولة، والمجتمع المدني، والمواطنة والعام-الخاص عند تحليله لشتى المواضيع المتعلقة بالفساد.⁶⁰

⁶⁰ Dorothy Louise Zinn, "Afterward – Anthropology and Corruption: the State of the Art," in – *Corruption: Anthropological Perspectives*, ed. Dieter Haller and Cris Shore (London: Pluto Press, 2005), 234.

كما تقول زين بأنه بالإمكان من خلال استخدام أدوات الأنثروبولوجيا أن يتم تحليل الفصل الليبرالي ما بين الحيزين العام والخاص وإظهار ما يخفيه هذا الفصل من امتيازات كالنوع الاجتماعي، والطبقات، والاثنية. كما ويشير تورسيو وفينارد إلى إمكانية أن تقدم مقاربات الأنثروبولوجيا " أفكاراً جديدة لدراسة الفساد على مستويات عدة، وأن إحدى أهم ما تضيفه هو عدم سعيها من أجل تقديم تعريف متفق عليه للفساد"⁶¹. كما ويشير إلى أهمية البدء في دراسة الفساد خارج المقاربات التي تبدأ بإدائته. وبذلك فإن هذا المجال الجديد يسعى لطرح الفساد السياسي بأساليب تبتعد عن المقاربات والتأويلات الدارجة، وأن يضع المفاهيم التي تستند إليها طريقة تحليل الفساد وسبل مكافحته للدراسة وللنقد أيضاً.

ربما تساعد هذه القراءات النقدية للفساد والمحاولات المشار إليها أعلاه في التفكير بمواضيع جديدة وأساليب مختلفة لدراسة الظاهرة. فحَقاً، تبدو المقاربات والتأويلات الدارجة غير قادرة على الحديث عن الفساد السياسي خارج النظم والتوجهات التي هي ذاتها من تحدد، وبصرامة، مفهوم الفساد السياسي وطرق دراسته.

⁶¹ Davide Torsello and Bertrand Venard, "The Anthropology of Corruption," *Journal of Management Inquiry* 25, no. 1 (2016): 32.

Bibliography

- Amudnsen, Inge. 2006. "Political Corruption." *U4 Anti-Corruption Resource Centre* 6: 1-36.
- Amundsen, Inge. 1999. *Political Corruption: An Introduction to the Issues*. Chr. Michelsen Institute.
- Bratsis, Peter. 2003. "The Construction of Corruption, or Rules of Separation and Illusions of Purity in Bourgeois Societies." *Social Text* 21 (4): 9-33.
- Breit, Eric, Thomas Lennerfors, and Lena Olaison. 2015. "Critiquing corruption: A turn to theory." *Ephemera: Theory & Politics in Organization* 15 (2): 319-336.
- Bunchan, Bruce, and Lisa Hill. 2014. *An Intellectual History of Political Corruption*. United Kingdom: Palgrave Macmillan.
- Can Atkan, Coskun. 2015. "Political Corruption: An Introduction Study on Terminology and Typology." *International Journal of Social Sciences and Humanity Studies* 7 (1): 47-66.
- Dine, Janet. 2017. "It Takes Two People to Tango (or more!): the corrupt and debased culture of neoliberalism." In *The Changing Face of Corruption in the Asia Pacific: Current Perspectives and Future Challenges*, by Marie Dela porta and Chris Rowley, 81-92. Netherlands: Elsevier.
- Dysine, Anne. 1980. "Political Corruption: A Review of the Literature." *European Journal of Political Research* 8: 447-462.
- Eatzaz, Ahmad, Muhammad Aman Ulah, and Muhammad Arfeen. 2012. "Does Corruption Affect Economic Growth." *Latin American Journal of Economics* 49 (2): 277-305.
- Friedrich, Carl J. 2007. "Corruption Concepts in Historical Perspective." In *Political Corruption: Concepts & Contexts*, by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 15-24. New Jersey: Transaction Publishers.
- Gardiner, John. 2007. "Defining Corruption." In *Political Corruption: Concepts & Contexts*, by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 25-40. New Jersey: Transaction Publishers.
- Heidenheimer, Arnold J. 2007. "Perspectives on the Perception of Corruption." In *Political Corruption: Concepts & Contexts*, by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 141-154. New Jersey: Transaction Publishers.
- Hellman, Deborah. 2013. "Defining Corruption and Constitutionalizing Democracy." *Michigan Law Review* 111 (8): 1385-1422.
- Heywood, Paul. 1997. "Political Corruption: Problems and Perspectives." *Political Studies* 45: 417-435.
- Khan, Mushtaq H. 1996. "A Typology of Corrupt Transactions in Developing Countries." *IDS Bulletin* 27 (2): 12-21.

- Kumar, Pawan. 2012. "Conceptualizing political corruption in democracy: a contested domain." *Revista Estudios de Politica* 1 (2): 90-113.
- Mauro, Paulo. 1995. "Corruption and Growth." *The Quarterly Journal of Economics* 110 (3): 681-712.
- Nye, Joseph. 2007. "Corruption and Political Development: A cost-benefit analysis." In *Political Corruption: Concepts & Contexts*, by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 281-300. New Jersey: Transaction Publishers.
- Philip, Mark. 2007. "Conceptualizing Political Corruption ." In *Political Corruption: Concepts & Contexts*, by Arnold J. Heidenheimer and Michael Johnston, 41-57. New Jersey: Transaction Publishers.
- Philip, Mark. 2015. "The Definition of Political Corruption." In *Routledge Handbook of Political Corruption*, by Paul M. Heywood, 17-29. London: Routledge.
- Sampson, Steven. 2005. "Integrity Warriors: Global Morality and the Anti-Corruption Movement in the Balkans." In *Corruption: Anthropological Perspectives*, by Dieter Haller and Cris Shore, 103-130. London: Pluto Press.
- Shleifer, Andrei, and Robert Vishny. 1993. "Corruption." *The Quarterly Journal of Economics* 108 (3): 599-617.
- Shore, Cris, and Dieter Haller. 2005. "Introduction - Sharp Practice: Anthropology and the Study of Corruption." In *Corruption: Anthropological Perspectives*, by Dieter Haller and Cris Shore, 1-28. London: Pluto Press.
- Šumah, Štefan. 2018. "Corruption, Causes and Consequences." In *Trade and Global Market*, by Vito Bobek, 63-79. IntechOpen. <https://www.intechopen.com/books/trade-and-global-market/corruption-causes-and-consequences>.
- Torsello, Davide, and Bertrand Venard. 2016. "The Anthropology of Corruption." *Journal of Management Inquiry* 25 (1): 34-54.
- Zinn, Dorothy Louise. 2005. "Afterward - Anthropology and Corruption: the state of the Art." In *Corruption: Anthropological Perspectives*, by Dieter Haller and Chris Shore, 229-240. London: Pluto Press.
- بيتر براتسيس. 2019. "الفساد السياسي تحت الرأسمالية عبر-القطرية: نظرة ماركسيّة (ج 2)." /نحياز. 10 أيلول. تاريخ الوصول 21 أكتوبر, 2019. <https://www.inhiyez.com/archives/2479>.
- . 2019. "الفساد السياسي في عصر الرأسمالية عبر - القطرية: نظرة ماركسية (ج 1)." /نحياز. 7 أيلول. تاريخ الوصول 17 أكتوبر, 2019. https://www.google.com/search?q=الفساد+السياسي+في+عصر+الرأسمالية+عبر-القطرية&rlz=1C1GCEU_enPS848PS848&oeq=الفساد+السياسي+في+ع&aqs=chrome.1&ie=UTF-8&sourceid=chrome&69i57j69i59j69i61.4080j0j4

مصطفى خواص. 2016. "الفساد السياسي: المفهوم والمسير التاريخي." *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية* 3 (6): 51-71.